

الحجاب امرأة قالت لو وجبنا لولا غيرك او قال له غيرها لك امرأة غير
 فقلت فقال كل امرأة في فريضة طالق لا يطلقها المراهة وهذه المسئلة تفار ما ذكر
 في الجامع الصحيح فذكر في الفريضة واقعا قال لا خير لك ان تفسد طلاق
 له ابن ما تدرى فقال بهل يطلقه يكونه جوارا حتى لو لم يكن فذكر الشخص
 فقول ذلك كذا لا يقع قالت لو وجب طلقنا فقال الزوج انت طالق قال
 لصبر وقع فليس طلاقا عندني وسئلت النبي فقال واحله عندك وقلت
 الى ساد ان كنت في ان القول للزوج ان قال نوبت جوارها ثلاث وان
 قال نوبت واحلة فواحدة ولو قال للزوج فقلت فهي ثلاث على كل حال
 في جامع الاصحح انه قالت لو طلقني واحلة بالثان او على الف فصلها
 زوجها ثلثا بالثان درهم قال ابو حنيفة يعف على قولها قال قلت حان
 والاطلاق قال نعم واحلة بالثان ونشأنه بغيره وحكي ابو الحسن الكرخي
 عن ابن عباس انه رجع الى قول ابن حنيفة في بئس طلاق من القدر ذلك فان لم
 يذكر الا لوف المسئلة سماها بغيره ثلثا بغيره عندنا اي حنيفة وعندنا
 واحلة بالثان ونشأنه بغيره **مسائل الفريضة والتعويض والتجريم**
 ذكر القدر وكان من قال لا طلاقا دخلت لوارثه من حرامه دخل
 المراهة وتوكله باليمين فان لم يكن دخل حلفت وباللار سبدر ان ان يرب
 يطلق له حنيفة كما ذكره الاستبانة فان كان فعل لا يحتم وان لم يكن فعل
 دخل حلفت يحتم على ثباته كما ذكره وتمام فذاع الوافقات ولو
 قال ان طالق لو دخلت لوارثه حلفت فهو بقوله ان طالق ان كنت دخلت
 المراهة ولو قال ان طالق دخلت لوارثه حلفت الساعه ولو قال ان طالق
 ان كنت دخلت لوارثه حلفت فواحدة حلفت بطلاق او ان لم يطلقها
 ان دخلت لوارثه حنيفة قوله عند حرامه دخلت المراهة لا ضربت ان فهذا
 حلت بعين عينة لغيره ان دخلت لوارثه دخلت المراهة في مسئلة
 الطلاق لينة الى ليلتها فان ماتت او ماتت هي بعد ذلك انطرد في اضر
 جس من اجزاء حيت تفيتم الطلاق وقال لعنه اذ دخل المراهة حرام

فعلها وقوله ما دخلت المراهة فانت حرام سواء الا ان جواب الشرط
 يكون بالغا وجواب الاحرام لولا في الزوائد في باه كما يعتق او يكتب
 او يخلع وهو الباطن السادس والاربعين من باب المهور وينظر احوالها
 السادس والعشرين من ادب القاضي شرح صدر الشهيد اذا قالت هرقفت
 وهرقكاه وهرقماز وهرقمان وهي ههشة كتبت واقعا انه
 يحتم في كل مرة في قوله هو مراهة وغيرها من اللفاظ لا يحتم الا مرة
 ولو قال يفرح بك كذا يقع على كل امرأة واحدة واحلة وفي قوله هو كذا يقع
 على امرأة هي الصحيح اذا قال ان طالق عدل ان دخلت لوارثه لعلق لعله
 بالزوج ولو بطل ذكر العذر ولو قال ان دخلت المراهة فانت طالق عدل
 يعتبر العذر حتى يدخل لا يطلق ما لم يدخل العذر في احوال المراهة
 من طلاق الجامع وتكرره في مسائل العنيل بين الكلامين ولو قال لها ان
 شئت فانت طالق عدل فالمسئلة اليها الحال بخلاف قوله انت طالق عدل
 شئت لان المسئلة اليها في العذر وهذا عندنا في حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف المسئلة اليها في العذر في العنيل وكان في المسئلة للحال فيهما
 وهي في بئس المسئلة من طلاق العنيل وذكره في الاماني الحلال بين في حنيفة
 والي يفتي على العنيل ذكره القاضي علا في نفاذ **الطلاق والعتاق**
 والظهار من خلق بشرط متكبر يتكبر واليمين لا يتكبر وان علق بشرط متكبر
 حتى لو قال كلما دخلت المراهة حنيفة لا اكلم فانها في حال المراهة يتكبر المراهة
 في طلاق والي يقع واحدة في الاوقات من طلاق الجامع والفرق
 بينهما انما انما في والعشرين من ايمان الجامع فيخطر لا يحتم اذا قال
 لها كلما طلقنا فانت طالق ثم طلقها يقع عقبتها ثنانه بجملة في ما لو
 قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها حيث يقع عليها ثلث
 تطلقها في انما باللعن بل من طلق في حال المراهة **مسائل تجارة الطلاق**
 بالكره اذا قال ان فعلت كذا فاطلق طالق ولم يكن له اوله فتمزوج امرأة
 في فعلت لا يحتم ان قال ان تزوجت فله زواوجت انما قال ان تزوجها

فهد